

Distr.: General
16 October 2001
Arabic
Original: English



التقرير التاسع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً - مقدمة

الزيارة التي قمتُ بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣ - قبل الزيارة التي قمتُ بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التقيت بالرئيس كابيلا والرئيس كاغامبي في لوساكا على هامش الدورة العادية السابعة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية. وتعهد كلا الرئيسين باتخاذ مبادرات من شأنها أن تعزز السلام. وقد اجتمعا ثانية في ٢٦ أيلول/سبتمبر كما عقدا اجتماعات مستقلة مع زعماء آخرين في المنطقة.

٤ - وفي الفترة من ١ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، زرت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. واجتمعت في كينشاسا خلال زيارتي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالرئيس جوزيف كابيلا ووزير الخارجية ليونار شي أوكيتوندو؛ والسير كيتوميلي ماسيري، الميسر المحايد؛ وبممثلي المجتمع المدني؛ وأعضاء السلك الدبلوماسي ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وموظفي البعثة.

٥ - ورحبت خلال اجتماعي بالرئيس كابيلا في ٢ أيلول/سبتمبر باستمرار تقيد الحكومة بوقف إطلاق النار على خط المواجهة، ولكنني أعربت عن انزعاجي الشديد لاستمرار القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١ - قرر مجلس الأمن، في الفقرة ٢٩ من قراره ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ واستعراض التقدم المحرز مرة كل أربعة أشهر على الأقل. ويقدم هذا التقرير عملاً بهذا القرار ويورد وصفا للتطورات التي استجذت منذ تقريره المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/572).

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - لا تزال الحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطور في معظمها تطوراً إيجابياً. فقد استمر التقيد بوقف إطلاق النار واكتمل بشكل فعال فض الاشتباك بين القوات وإعادة نشرها إلى مواقع دفاعية جديدة. كما سُحبت بعض القوات الأجنبية من الإقليم. وانعقد بنجاح الاجتماع التحضيري للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، الذي يشكل عنصراً لا غنى عنه في عملية السلام. وفي الوقت ذاته، استمرت في شرق البلد حالات اندلاع القتال، إن لم تكن قد اشتدت حدتها.

٨ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، اجتمعت برئيس رواندا السيد بول كاغامي في كيغالي وأبدت له آرائه بشأن كيفية المضي قدما بعملية السلام. وأوضح له على وجه الخصوص أنه ينبغي لرواندا أن تستخدم نفوذها لوقف القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ينبغي لها أن تشرع في تقليل وجودها العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن، وأن تظل على حوار مع ذلك البلد، على أن يشمل ذلك تدابير لبناء الثقة. ونقلت للرئيس كاغامي أيضاً آرائه بشأن كيفية القيام بنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادةها إلى الوطن. وأعرب الرئيس كاغامي عن استعداد حكومته لاستقبال المحاربين الروانديين السابقين الموجودين حالياً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أنه أكد أنه سيتعين أن يخضع المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية

٩ - عُقد الاجتماع التحضيري للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية في غابورون في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس، في جو تَبَدَّى فيه الاستعداد لقبول الحلول التوفيقية والوسطى. وشارك في الاجتماع نحو سبعين موفداً، يمثلون الحكومة، وحركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير، والمعارضة السياسية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والمجتمع المدني. واعتمد الاجتماع مشروع جدول أعمال للحوار الوطني، ومشروع نظامه الداخلي، وقرر أن يبدأ الحوار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا.

١٠ - كما أسفر اجتماع غابورون عن إعلان التزام تعهد فيه الأطراف بتخفيف القيود المفروضة على النشاط

وذكرت أنه ينبغي أن تستخدم جمهورية الكونغو الديمقراطية كل ما لديها من نفوذ لإنهاء القتال في شرق البلد، وأن تدخل في حوار مع جمهورية رواندا. وينبغي لها، فضلاً عن ذلك، أن تتعاون مع البعثة في التحضير لتسريح الجنود المنحدرين من أصل رواندي الموجودين في كامينا. وأعلن الرئيس كابيلا، في هذا الصدد، أنه سيجري قريباً تسريح نحو ٣٠٠٠ جندي موجودين في ذلك المكان ودعا البعثة إلى أن تكون موجودة خلال تلك العملية.

٦ - وقد أطلعت الرئيس عن اعتزام البعثة نشر المزيد من أفرادها في شرق البلد وطلبت تعاون حكومته في هذا الصدد. ونقلت، خلال هذه الزيارة، آراء الأمم المتحدة فيما يتعلق بكيفية القيام بنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادةها إلى الوطن. كما أوضحت أن تجاوب المجتمع الدولي يتوقف في جزء منه على استمرار تحسن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيراً، أعربت عن قلقي الشديد إزاء الحالة الإنسانية وطلبت من الحكومة أن تساعد في زيادة إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين.

٧ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، التقيت بممثلي المجتمع المدني وبقيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في كيسانغاني. وأصررت، في اجتماعي مع قادة التجمع، على تجريد المدينة من السلاح في أقرب وقت ممكن تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). كما أكدت على أن نشر المزيد من أفراد البعثة سيتطلب التعاون الكامل من جانب التجمع وسيقتضي أيضاً، في الوقت المناسب، إصلاح وصلة السكك الحديدية بين كيسانغاني وأبونودو، مما سيتمكن من إعادة ربط كيندو وكيسانغاني بوصلة نهريّة للسكك الحديدية (خط K-2). وأعرب زعماء التجمع الحاضرون عن موافقتهم على هذا النهج من حيث المبدأ.

مسائل سياسية وإجرائية معلقة. ويزعم الميسر عقد جلسة عامة للحوار متى توافرت الأموال الكافية.

١٤ - وأعرب لي الميسر عن بالغ قلقه لاحتمال ألا يكون للمرأة تمثيل كاف في الحوار بين الأطراف الكونغولية. وقال إنه ناشد الأطراف الكونغولية، الموقعة على اتفاق لوساكا، زيادة نسبة تمثيل المرأة.

اجتماع اللجنة السياسية

١٥ - لم يُعقد اجتماع اللجنة السياسية الذي كان مقررا عقده في ٤ تموز/يوليه. وعقد اجتماع في وقت لاحق يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر في كيغالي برئاسة السيد باتريك مازيمهاكا، الوزير الرواندي في مكتب الرئيس. وصدقت اللجنة السياسية على قرار اللجنة العسكرية المشتركة الانتقال إلى كينشاسا مع البعثة؛ وهو قرار لم ينفذ بعد. كما قررت أن يكون الرئيس التالي للجنة السياسية من أنغولا وأن يكون نائب الرئيس من أوغندا.

١٦ - إلا أن اللجنة السياسية لم تتطرق إلى وضع الفصل المتمرد (التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/كيسانغاني) الذي انشق عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، أو إلى عدد من الانتهاكات المزعومة لوقف إطلاق النار وقع في مقاطعة كاتانغا، أو إلى ارتفاع مستوى الأعمال العسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وانتقدت اللجنة السياسية أيضا ما أسمته "تردد" الأمم المتحدة في نشر قوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد رفضت الحكومة اقتراحا تقدمت به حركة تحرير الكونغو بإنشاء قوة لضمان أمن الحدود تتألف من وحدات من الأطراف الكونغولية الثلاثة، وتتولى البعثة قيادتها.

١٧ - وخلال اجتماعات اللجنة السياسية، دعت حكومة رواندا ممثلي جميع الوفود المشاركة إلى زيارة معسكر نكومبا، في مقاطعة روهينجيري، حيث يخضع نحو ١ ٨٠٠

السياسي؛ وحماية حقوق الإنسان الأساسية؛ وإطلاق سراح السجناء السياسيين وأسرى الحرب؛ ومنح حرية التنقل للسكان والبضائع في كامل إقليم البلد؛ وإعادة إنشاء مرافق الاتصال في البلد وإصلاح البنية الأساسية؛ ورد الممتلكات المصادرة؛ وحماية السكان من القبض عليهم تعسفاً؛ وحماية الموارد الطبيعية من الاستغلال غير المشروع؛ وسحب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقاً لما نص عليه اتفاق لوساكا. ولرصد تنفيذ إعلان الالتزام، قرر الأطراف أيضاً إنشاء لجنة متابعة، وهي اللجنة التي عقدت أول اجتماع لها في نهاية تشرين الأول/أكتوبر في نيروبي.

١١ - وكان للاجتماع التحضيري دور هام في بناء الثقة حيث تمكن خلاله الأطراف من إنشاء قنوات اتصال غير رسمية. فقد أجرى الرئيس كاييلا محادثات مع زعيمى التمرد، السيد جان بيبير بيمبا، رئيس حركة تحرير الكونغو، والسيد أدولف أونوسومبا، رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

١٢ - وستقوم الأمم المتحدة، وفقاً لطلب الميسر، بتقديم المساعدة عن طريق توفير خدمات المؤتمرات في سياق تنظيم الحوار. وفي هذا الصدد، تُدب منسق مؤتمرات أقدم بالأمم المتحدة للعمل في مكتب الميسر إلى جانب موظفين مُتاحين لهذا الغرض بتمويل من ميزانية البعثة.

١٣ - وقد أكد الميسر أن الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية سيبدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقال إنه كان يتوقع في بادئ الأمر، بعد التشاور مع الأطراف الكونغولية، أن يشارك في الحوار أكثر من ٣٠٠ شخص. إلا أنه بالنظر إلى أن الأموال التي تعهد المانحون بتقديمها لم تُقدّم بعد، فقد قرر في أعقاب مشاورات مع الأطراف الكونغولية العودة إلى صيغة غابورون بالدعوة إلى عقد اجتماع مصغر يشارك فيه نحو ٧٠ شخصا. وسيعالج هذا الاجتماع عدة

المعروف باسم جبهة تحرير الكونغو، إلى أن يسحب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير تأييده لجبهة تحرير الكونغو. وقد أعلن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في ١٨ أيلول/سبتمبر أنه عين جمعية وطنية للمقاطعات تتألف من ٧٠ عضوا ويقع مقرها في شمال كيفو، تماشيا مع ما سبق أن أعلنه من عزم على إنشاء نظام حكم اتحادي في المناطق الخاضعة لسيطرته من البلد. كما نظم التجمع ما أسماه "حوارا بين الأطراف الموجودة في كيفو" في بوكافو ضم مشاركين من شمال كيفو وجنوبها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر. وقاطع الاجتماع كثير من الكنائس وهيئات المجتمع المدني، في حين أعلن التجمع أن الحوار كان ناجحا.

ثالثا - التطورات العسكرية والأمنية

٢٠ - لا يزال وقف إطلاق النار ساريا على خط المواجهة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، كما جرى فض الاشتباك بين القوات وإعادة نشرها إلى مواقع دفاعية جديدة، باستثناء بضع حالات طفيفة.

٢١ - ومع ذلك ورغم الهدوء على امتداد خط المواجهة وعدم وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار في منطقة فض الاشتباك بين القوات طيلة الفترة المشمولة بالاستعراض، فإن الحالة في شرق البلد لا تزال مضطربة جدا. فقد ارتفع عدد انتهاكات وقف إطلاق النار التي يُدعى أنها وقعت في المنطقة ارتفاعا كبيرا؛ وهي انتهاكات تعزى في معظمها إلى الجماعات المسلحة. فهناك تقارير تكاد تكون يومية عن وقوع قتال في مناطق كيفو وفي بحيرة تنغنيكا وعلى امتدادها وفي المناطق المجاورة لها من الغرب، مع تركيز كثير من الأعمال العسكرية في مدينة فيزي الاستراتيجية. وتدور رحى القتال في معظمه بين الجماعات المسلحة، بما فيها المتمردون البورونديون، والتجمع الكونغولي من أجل

من المحاربين السابقين المناوئين للحكومة لعملية إعادة تثقيف وتأهيل. وقدم مسؤولو المعسكر قائدا للقوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنترهاموي، أسرته القوات الحكومية في تموز/يوليه ٢٠٠١. وتحدث القائد عن الدعم الذي زعم أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدمه لجماعات مسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن الطائرات الحكومية أسقطت في تلك المنطقة مواد عسكرية ومعدات اتصالات ومبالغ كبيرة من العملة الكونغولية. كما زعم هذا القائد أن الهجمات التي شنت على رواندا في أيار/مايو ٢٠٠١ قد وافقت عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف زعزعة استقرار رواندا وتفادي مزيد من الهجمات التي يشنها الجيش الوطني الرواندي على القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنترهاموي.

تطورات أخرى

١٨ - في ١٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة عن اعتزامها أن تدفع، بأثر رجعي لمدة ثلاث سنوات، مرتبات القضاة والعمال الحكوميين في المنطقة التي يسيطر عليها المتمردون. ورحبت حركة تحرير الكونغو بعرض الحكومة ووعدت بالتعاون معها، إلا أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية زعم أن هذا الإجراء سابق لأوانه وينبغي مناقشته في الحوار بين الأطراف الكونغولية. وقد أدى رفض التجمع لهذه المبادرة الحكومية إلى اندلاع قلاقل ومظاهرات في بوكافو، لقي فيها شخص مصرعه، وإلى تولّد خطر حدوث إضرابات عمالية في غوما وكيسانغاني.

١٩ - وفي آب/أغسطس، طرد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ١٧ من أعضائه المؤسسين الـ ٥١، فانضم بعض منهم فيما بعد إلى حركة تحرير الكونغو. وفي الوقت نفسه، أدى التنافس على الزعامة داخل اتحاد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير وحركة تحرير الكونغو،

تستهدف مقر قيادة الجيش الشعبي الرواندي والمطار. وتم صد هذه الهجمات في الصباح نفسه وتمكنت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية التي تحتل البلدة من السيطرة على الوضع. وأسفر القتال عن عدد من الإصابات في صفوف المحاربين والمدنيين. وحاول قائد البعثة في القطاع أن يُجري تحقيقاً في الحادث، إلا أن سلطات الجيش الشعبي الرواندي لم تسمح لطائره أصلاً أن تحط في كيندو.

٢٥ - وفي ١٦ آب/أغسطس، أصيبت طائرة مروحية تابعة للبعثة بأربع عشرة رصاصة، أطلقها رجال مسلحون مجهولون وهي تحلق بين أوفيرا وكاليمي. وتمكنت من الحط بسلام. ولاحقاً، في ٣ أيلول/سبتمبر، تعرضت دورية تابعة للبعثة للاحتجاز والسطو في موشوشي (على مسافة ٦ كيلومترات من الطريق التي تربط بين بوكافو وولونجو) على أيدي رجال مسلحين مجهولين. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، عُثر في غوما على موظف في البعثة معين محلي جثة هامدة في ظروف أوحى بأن دافع الجريمة هو السطو المسلح.

حالة انتشار البعثة

٢٦ - كان قوام البعثة حتى يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ما مجموعه ٤٠٨ ٢ أفراد عسكريين يضمون ٥٤٠ ضابطاً ومراقباً عسكرياً إلى جانب ٨٦٨ ١ فرداً من أفراد المشاة. (انظر المرفق). وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ علاوة على كينشاسا، تتواصل عملية نشر ضباط الاتصال داخل مزار حركات المتمردين (بونيا وغبادوليث وغوما) وما زال ٢٣ ضابط اتصال إضافيين يتمركزون في عواصم البلدان المجاورة، ومن بينهم ستة عشر ضابطاً يقدمون الدعم إلى اللجنة العسكرية المشتركة في مجال التخطيط. ويوجد الآن داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية ٧٧ فريقاً من أفرقة المراقبين العسكريين، ٤٦ منها ثابتة و ٣١ متنقلة. ووضعت الأفرقة الثابتة في ٤١ موقعا دفاعيا جديداً، في حين أن

الديمقراطية/الجيش الوطني الرواندي. وقد زادت البعثة من وجودها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تعزز من قدراتها في مجال الرصد.

٢٢ - وفي اجتماع اللجنة السياسية الذي عقد في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، أقيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم الجماعات المسلحة ويقدم قائمة بجنرالات القوات المسلحة الكونغولية ادعى بأنهم ناشطون في المنطقة. ونفت الحكومة هذا الادعاء نفياً قاطعاً. كما ادعى التجمع أن طائرة هبطت على بعد ١٨٠ كيلومتراً إلى الغرب من بوكافو وكانت مهمتها إعادة تموين جماعة الماي مائي والقوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنترهاموي.

٢٣ - وفي مطلع شهر أيلول/سبتمبر، يبدو أن قوة مؤلفة من جماعات مسلحة استولت على بلدة فيزي المجاورة لبحيرة تنغنيكا. كما يبدو أن قوات جبهة الدفاع عن الديمقراطية كانت تستعد لشن هجوم على بوروندي انطلاقاً من تلك المنطقة. وأبلغ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية البعثة بأن بضع مناقشات حصلت في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/الجيش الشعبي الرواندي وجبهة الدفاع عن الديمقراطية/الإنترهاموي في المناطق المحيطة بفيزي. وأفيد بأن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والجيش الشعبي الرواندي والقوات البوروندية استعادت منذئذ هذا الموقع الاستراتيجي. وأفيد بأن قوات الجيش الشعبي الرواندي تقوم بتحركات كثيفة على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية لها علاقة بهذا الغرض.

٢٤ - وفي وقت مبكر من يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر، شنت عناصر مسلحة يُعتقد بأنها تنتمي إلى ميليشيا مائي مائي هجوماً على مدينة كيندو. ويبدو أن الهجمات كانت

الاشتباك في موليرو وبويتو وماني. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أوفد فريق تابع للبعثة إلى موقع دفاعي جديد تابع للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في موليرو. وأفاد هذا الفريق عن وجود قوة تابعة للقوات المسلحة الكونغولية تضم عناصر من الجيش والبحرية والقوات الجوية. وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، وُكِّلَ قائد قوات البعثة، اللواء مونتاجا ديالو ورئيس اللجنة العسكرية المشتركة بحل هذه المسألة ومسائل أخرى بالتنسيق مع مختلف الأطراف.

انسحاب القوات الأجنبية

٣٠ - انسحبت أعداد كبيرة من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من المديرية الاستوائية، تاركة خلفها بعض العناصر في ليسالا. غير أن هذه القوات أعلنت أنها ستحتفظ بكنية في بوتا وكتييتين في جبال روانزوري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام. كما أنها ستترك قوة صغيرة تضم حوالي فصيلين في غبادلويت. وذكرت السلطات الناميبيّة أنها قد سحبت بالفعل قواتها باستثناء عنصر صغير ما زال في كينشاسا وعنصر آخر في كامينا عاجز عن الحركة بسبب صعوبات سوقية. وأعلنت قوات الدفاع الزمبابوية عن انسحاب ثلاث كتائب من المديرية الاستوائية وشرق البلد غير أن البعثة لم تؤكد هذا الانسحاب بعد. أما الجيش الشعبي الرواندي فإنه لم يقم بأي عملية انسحاب. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير الدفاع الأنغولي أن بلده مستعد للانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

التعاون مع البعثة

٣١ - ما زالت الأطراف تؤمن مستوى مرضيا من الأمن لأفراد البعثة العسكريين وموظفيها المدنيين ورحب السكان المحليون بأفرقة البعثة في كل مكان انتشروا فيه تقريبا.

الأفرقة المتنقلة تعمل انطلاقا من مقر القطاع وغيره من المواقع، وذلك للرد بسرعة على انتهاكات وقف إطلاق النار التي يفاد عنها. وتعتزم البعثة تعزيز قدرتها الشاملة على الرصد عن طريق زيادة عدد أفرقة الرصد إلى ٩١ فريقا تضم ٦١ فريقا ثابتا و ٣٠ فريقا متنقلا.

٢٧ - كما أن البعثة تعمل على إنشاء أربعة مراكز تنسيق لتقوم بإمرة وتوجيه المراقبين العسكريين الموجودين في مناطق بعيدة عن مقر القطاع وتحسين الدعم السوقي داخل البلد، إضافة إلى تعزيز قدرة الإحلاء الطبي وزيادة سهولة الحركة إلى الأمام. وسيجري الانتهاء من إنشاء مراكز التنسيق الأربعة هذه الواقعة في إيلابو وباسانكوسو وبويندي ومانونو بحلول نهاية العام.

فض الاشتباك بين القوة وإعادة انتشارها

٢٨ - أنجزت البعثة عملية التحقق وفض الاشتباك بين مختلف الأطراف وإعادة انتشارها، بحدود ما تسمح به الظروف الراهنة. وتم فعليا التحقق من ٩٥ موقعا دفاعيا جديدا من أصل ٩٦ موقعا. وبذا، فإن هذا العنصر من عملية لوساكا يشرف على الانتهاء. غير أن المواقع الدفاعية الجديدة التابعة للقوات المسلحة الكونغولية في إيمات - لوا، وأبونا كومبو ولوسومبو ودجيفيرا يتعذر احتلالها لأنها لا تزال تحت سيطرة إدارة وشرطة حركة تحرير الكونغو. وما زال يتعين أيضا إيجاد حل لمسألة احتلال القوات الكونغولية المسلحة لباكامي (على مسافة ٣٥ كيلومترا شمال بوجيماجي) وتشيلوندي (على مسافة ٢٠ كيلومتر شمالي موبجي ماي).

٢٩ - وأحرز تقدم ملحوظ في المناطق الجنوبية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالموقع الدفاعي الجديد الوحيد الذي لم يتم التحقق منه في هذا القطاع هو موقع كاميشا الذي أعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية أنها لا تعتزم احتلاله. غير أنه حدثت بعض الانتهاكات لخطّة فض

٣٥ - وفي الأسابيع الأخيرة، اتصل بالبعثة العديد من الجماعات والأفراد الذين ادعوا أنهم يمثلون المايي مايي، وهذه تسمية غامضة التعريف تنطبق عامة على الجماعات الكونغولية المسلحة المحلية المعارضة للقوات الرواندية. ويبدو أن بعض جماعات المايي مايي مستعدة للعمل مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، في حين أن بعضها الآخر يبدو أكثر قربا من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الصعوبة بمكان استنادا إلى المعلومات المتوافرة حاليا، تقدير حجم ظاهرة المايي مايي وطبيعتها. إذ أن المايي مايي يسعون إلى ضمان تمثيل لهم في الحوار بين مختلف الأطراف الكونغولية، ويبدو أنهم ضالعون في القتال الذي اندلع أخيرا في الشرق لا سيما في محيط فيزي و كيندو. وتسعى البعثة إلى توسيع نطاق اتصالاتها مع ممثليهم وتعميقها.

المحاربون المجمعون في كامينا

٣٦ - خلال الزيارة التي قمت بها إلى كينشاسا، دعا الرئيس كاييلا البعثة إلى زيارة مخيم كامينا الواقع في مقاطعة كاتانغا، حيث أفيد عن وجود نحو ٣٠٠٠ رجل قليل إهم من المحاربين الروانديين. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، قام فريق تابع للبعثة بزيارة تمهيدية إلى المخيم، بغرض تحديد هوية المحاربين ورتبتهم. وعرض على فريق البعثة ما يقرب من ١٥٠٠ رجل كانوا يرتدون البزة العسكرية ولكن بدون سلاح.

٣٧ - ورافق فريق البعثة، بناء على طلبه، ممثلون من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترأس الوفد الحكومي وزير الأمن، السيد موييتزي كونغولو، الذي ضم إلى فريقه أعضاء من مجموعة رواندية تدعى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. كما شارك في الزيارة بعض أفراد السلك الدبلوماسي. وقدمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نفسها على أنها تمثل المحاربين الموجودين في كامينا

٣٢ - وبعد أن شن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية حملات إعلامية سلبية ضد البعثة في الماضي، بدأ يتبع نهجا أكثر إيجابية تمثل في موافقته على السماح للبعثة بتنظيم حملة إعلامية في كيسانغاني يوم ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١. وأتاح هذا الأمر الفرصة للقاء ما يربو على ٣٠٠ شخص ورفع شأن البعثة في وسط المجتمع المحلي. ونُظم يوم مثيل في باسانكوسو يوم ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ في الإقليم الذي تسيطر عليه حركة تحرير الكونغو.

٣٣ - وفي أيلول/سبتمبر، نشرت قوات من البعثة في يوفيرا وبوكافو وبني من أجل تعزيز قدرة البعثة على رصد الحالة والتحقيق في الانتهاكات المزعومة لوقف إطلاق النار. وزعم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية حصول ١٢٧ انتهاكا لوقف إطلاق النار مما مجموعه ١٤٧ انتهاكا ارتكبت معظمها بمجموعات مسلحة. غير أنه تعذر على البعثة التحقيق في ٨٧ ادعاء من هذه الادعاءات وذلك إلى حد بعيد بسبب عدم قيام هذا التجمع بضمان الأمن في حينه أو بسبب الصعوبة في تحديد المواقع.

٣٤ - وفي الوقت نفسه يصر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على فرض ضرائب على المتعهدين المتعاملين مع البعثة، وهذا أمر يخالف اتفاق القوات، وهو الأساس القانوني لعمليات البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأن رفض التجمع الموافقة على هذا النظام القانوني وإصرار البعثة على إعفاء المتعهدين من الضرائب أديا في الواقع إلى وقف إمداد عمليات البعثة في غوما بالوقود. ويبدو أن هذه المسألة قد حُلّت بعد عقد عدة اجتماعات رفيعة المستوى مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أعلن التجمع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر أنه سيسمح للزوارق التي تحمل مساعدات إنسانية بالإبحار بحرية في المياه الإقليمية التي تقع تحت سيطرته.

رابعا - الجوانب الإنسانية

٤١ - ما زالت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيئة للغاية، وهذا ما يؤكد على ضرورة بذل جهود عاجلة لإعادة إحلال السلام في البلد. وكشفت دراسة شاركت في إعدادها مؤخرا منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أن الغالبية العظمى من السكان البالغ عددهم ٥٠ مليون نسمة يعيشون بما يعادل ٢٠ سنتا أمريكيا لكل شخص يوميا، ويستهلكون أقل من ثلثي السعرات الحرارية اليومية اللازمة للمحافظة على صحة جيدة. وما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان يتلقون رعاية صحية تكاد لا تذكر أو أنهم لا يحصلون عليها على الإطلاق. وقدّر برنامج الأغذية العالمي أن لدى ١٦ مليون كونغولي احتياجات غذائية تهدد حياتهم. وفي الوقت نفسه فإن الوكالات الإنسانية لا تستطيع بلوغ إلا أقل من نصف المشردين في البلد الذين يقدر عددهم بـ ٢٠٤١ ٠٠٠ مشرد. وأدت العوائق الأمنية المستمرة، لا سيما في إيتوري وجنوب كيفو، إلى حرمان أعداد كبيرة من السكان من المساعدة الخارجية. وإن خطف أحد عمال الإغاثة في منطقة سهول روزيزي الواقعة في جنوب كيفو في أيلول/سبتمبر، على الرغم من حل المسألة سريعا، يبرز صعوبة الظروف التي تعمل فيها الوكالات الإنسانية.

٤٢ - وفي ٢٢ أيار/مايو، أعلنت بعثة مجلس الأمن في مبنداكا أن نهر الكونغو فتح لتشجيع استئناف التجارة وإقامة المزيد من الاتصالات المباشرة بين مختلف المجتمعات المحلية وتحسين فرص وصول المساعدات الإنسانية. ومتابعة منها لهذه المبادرة، أنشأت البعثة سفينة سلام يمولها المانحون، نقلت ٦٠٠ طن من الإمدادات الطبية والمدرسية وغير ذلك من إمدادات الإغاثة من كينشاسا إلى مونغالو في المديرية الاستوائية الشمالية. وغادرت سفينة السلام كينشاسا في ٣١ تموز/يوليه وعادت إليها في ٣١ آب/أغسطس حاملة ٩٠٠ طن من الذرة اشتراها الاتحاد الأوروبي لتوزيعها في كينشاسا.

وذكرت عددا من المطالب السياسية الموجهة إلى الحكومة الرواندية.

٣٨ - وأعلن كبير الضباط المسؤول عن الجنود المجمعين في كامينا أنهم سلموا أسلحتهم. ويودون العودة إلى بلادهم. وكرر إلى حد بعيد المطالب السياسية نفسها التي تقدمت بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأشارت البعثة إلى أنها تعتزم إجراء مسح شامل لهؤلاء الرجال من أجل تحديد هويتهم ورتبتهم بدقة. واتخذت الخطوات اللازمة لتشكيل فريق عسكري/مدني في كامينا لتحقيق ذلك الغرض.

الحالة في كيسانغاني

٣٩ - ما زال التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يرفض تحويل كيسانغاني إلى منطقة غير عسكرية ويحافظ على قوات فيها، وذلك بحجة التصدي لتهديدات المايي مايي والقوات المسلحة الكونغولية. إلا أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أعلنت أنها لا تعتزم احتلال كيسانغاني إذا ما حُوت إلى منطقة غير عسكرية. وبشكل عام ما زال التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يشك بالدوافع الكامنة وراء الطلب المتعلق بكيسانغاني على الرغم من إدراكه أنه يستطيع المحافظة على السيطرة الإدارية وسيطرة الشرطة على البلدة في غياب القوات العسكرية.

التعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة

٤٠ - وافقت اللجنة العسكرية المشتركة في الاجتماع العام الذي عقده يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر على مشاركة البعثة المكان الذي تشغله. وأقرت اللجنة السياسية هذا الأمر لاحقا على أن يتم الاتفاق على تاريخ الانتقال بعد توقيع اللجنة العسكرية المشتركة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاتفاق الذي يحدد وضع البعثة القانوني. ومن المقرر أن تنتهي عملية الانتقال بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

غير القانونية التي اشتهرت بالتعذيب والقتل بدون محاكمة، ويتزايد الوعي لدى السلطات بضرورة اتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية، والحكم الرشيد واحترام سلطة القانون.

٤٦ - ومع ذلك تواصل انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى الرغم من اعتماد قانون يرفع القيود عن الأنشطة السياسية، فإن الأحزاب السياسية المسلحة منعت من تنفيذ أنشطة سياسية بحجة أنها لم تستوف الشروط اللازمة للموافقة عليها. علاوة على ذلك يتم احتجاز الناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين لإعراهم عن آرائهم في مسائل سياسية. وما زال المعارضون السياسيون يتعرضون لمضايقات على يد الشرطة وما برحت تتعرض منازلهم للدهم، وترد تقارير بأن العديد من المحتجزين ما زالوا معتقلين بدون مذكرة جلب منظمة حسب الأصول ونادرا ما يمثلون أمام المحكمة لإدانتهم رسميا. كما وردت تقارير عن استمرار استخدام التعذيب في مراكز الاحتجاز التي يكون العديد منها مغلقا في وجه العامة.

٤٧ - وحتى الآن لم تنفذ الحكومة التزامها بوقف الإعدامات وإلغاء عقوبة الإعدام. إذ ما برحت المحكمة العسكرية تفرض عقوبة الإعدام، وليس للمتهمين الحق في الاستئناف وهم محرومون أحيانا من فرص الحصول على ممثل قانوني. ومنذ فترة جد قريضة، أصدرت محكمة ليكاسي حكما بالإعدام على تسعة أشخاص اتهموا بتدبير انقلاب باء بالفشل ضد الرئيس الراحل. ولاحظ المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان، السيد روبرتو غاريتون، ومنظمات حقوق الإنسان حدوث مخالفات خلال المحاكمات.

٤٨ - وقد وردت أيضا تقارير تفيد أن نحو ٨٠ شخصا محتجزون، منذ شباط/فبراير ٢٠٠١، في سجن في مكاللا، فيما يتصل باغتيال الرئيس الراحل لوران ديزيرييه كاييلا. ويقال إن المحتجزين محرومون من الرعاية الطبية والوجبات العادية، ويقال إنهم ضعيفو الصحة.

٤٣ - وتدفقت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية دفعات هائلة من اللاجئين في الأشهر الأخيرة. وعلى إثر محاولة الانقلاب التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠٠١، لجأ حوالي ٢٥ ٠٠٠ شخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة المحيطة بزونغو في المديرية الاستوائية الشمالية. وكان برفقتهم زهاء ١ ٢٠٠ محارب سابق. وتتخذ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والبعثة الخطوات اللازمة لفصل هاتين المجموعتين. وأدى تزايد الهجمات التي يشنها يونيتا في شمال أنغولا إلى عبور دفعتين من اللاجئين الحدود عند كيمفولا. وفي منتصف آب/أغسطس عبر تسعة آلاف شخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٣ ٠٠٠ آخرون في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركاؤها مع السلطات المحلية لتحديد مواقع لإقامة المخيمات ونقل اللاجئين إليها. ويوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا زهاء ١٩٣ ٠٠٠ لاجئ أنغولي يشكلون أكثر من نصف اللاجئين في البلد الذين يبلغ عددهم ٣٦٠ ٠٠٠ لاجئ.

٤٤ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ آب/أغسطس، قامت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية للإشراف على السلسلة الثانية من أيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال. وفي حين أن عدد الأطفال الذين لقحوا ضد شلل الأطفال بلغ حوالي ١٠ ملايين طفل، فإن أيام التحصين شهدت أيضا عدة حوادث أمنية وتعذر الوصول إلى جميع أنحاء البلد.

خامسا - حقوق الإنسان

الإقليم الذي تسيطر عليه الحكومة

٤٥ - أحرزت الحكومة بعض التقدم في ترسيخ قوانين حقوق الإنسان ومعاييرها. إذ أغلقت بعض مراكز الاحتجاز

الأراضي التي تخضع لسيطرة جبهة تحرير الكونغو

٤٩ - ما تزال حالة حقوق الإنسان في الأراضي التي تسيطر عليها جبهة تحرير الكونغو في تدهور مستمر. وقد تكثفت الصدامات بين المجموعات المسلحة، كما ساهمت موجات اللاجئين القادمين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المديرية الاستوائية، ويحمل عدد كبير منهم السلاح، في إثارة القلق بشأن حالة حقوق الإنسان.

٥٠ - وقد وردت أيضا تقارير مقلقة بصورة بالغة بشأن الحالة في آرو، بمقاطعة إيتوري، حيث يقال إن نحو ٧٥٠ شخصا من المدنيين قد تعرضوا لمذبحة خلال فترة ستة أسابيع. ويقال إن دافع القتل يعزى إلى اتهام بممارسة السحر والشعوذة، على الرغم من أن ثمة تقارير أخرى تشير إلى أنه قد يكون لأسباب سياسية وعرقية.

الأراضي التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية

٥١ - في المقاطعات الشرقية، وردت تقارير تفيد بأن سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لا تزال تواصل تخويف ناشطي حقوق الإنسان ومضايقتهم وتقوم باعتقالات تعسفية. ولا تزال وسائل الإعلام تخضع لقيود، وتعرض ممتلكات ووسائل الإعلام للمصادرة. ووردت تقارير تفيد بأن جنود التجمع في مبوكو - سويما، بمقاطعة فيزي (أوفيرا)، يقومون باغتصاب النساء والفتيات. وفي أوفيرا، وردت تقارير عن تجنيد إجباري للشباب في الجيش.

٥٢ - وفي مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، يقال إن قوات الأمن التابعة للماي ماي، وإنتراهاموي وبانيامولينغي قامت بحملة من الإرهاب والقمع الوحشي، فضلا عن مذابح ضد المتعاطفين مع القوات المعارضة أو حتى ضد من يتهمون بالتعاطف معها.

٥٣ - وبصفة عامة، تقع اللاجئين والمشردين داخليا ضحية للعناصر المسلحة ويتعرضن للتعذيب والاستغلال الجنسي وغيره من أنواع إساءة المعاملة والقتل لأسباب عرقية. وقد استخدم الاغتصاب كسلاح للحرب. والوضع قاس بصفة خاصة في المقاطعات الشرقية. وقد ترك تجنيد الذكور الأقوياء في القوات والفصائل المسلحة النساء والفتيات على رأس الأسر ليحمين أنفسهن في بلد دمرت سنوات الحرب اقتصاده وهياكله الأساسية. ولا تزال الأمم المتحدة توجه انتباه الحكومة وقيادات المجموعات المسلحة والسلطات المحلية إلى الحاجة لتحسين حالة حقوق الإنسان.

سادسا - حماية الأطفال

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت اليونيسيف وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتنسيق من خلال منظمة غير حكومية مسؤولة عن التنفيذ كشريك وطني، وهي منظمة إنقاذ البحيرات الكبرى، بإعادة جنود أطفال مسرحين إلى وطنهم من أوغندا إلى مقاطعة إيتوري، حيث جمعوا مع أسرهم. وقد تم الحصول على أوامر التسريح والوثائق اللازمة للسفر من جبهة تحرير الكونغو والسلطات الأوغندية. وقد تلقى الأطفال وأسرهم أمتعة للعودة إلى الوطن وأعيد إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية حيث يتلقون التعليم والتدريب المهني وأنواع أخرى من المساعدة.

٥٥ - وفي كيسانغاني، تم الحصول على تعهدات من السلطات المحلية بإنشاء لجنة محلية لتسريح الجنود الأطفال، وبدأت اليونيسيف وبعثة منظمة الأمم المتحدة في إجراء مقابلات مع الجنود الأطفال، بعد أن حصلت على إذن بالدخول إلى المخيمات العسكرية تحقيقا لهذا الغرض. ونظمت البعثة واليونيسيف أيضا حلقات عمل ودورات للتدريب والمشورة بشأن معالجة الأطفال الذين أصيبوا

دائمة وتوزيع الرفالات مجانا. وسيدمج هذا البرنامج ببرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز.

ثامنا - الخطوات التالية

نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٩ - أوشكت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكمل المرحلة الثانية من انتشارها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتواجه الآن تحديات المرحلة الثالثة. وتشمل المهام الرئيسية التي يتعين على الأطراف إنجازها والتي تتطلب مساعدة البعثة خلال تلك المرحلة السحب الكامل لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها. وسيكون من اللازم أيضا إيجاد حلول دائمة لمشكلة المجموعات المسلحة، بما في ذلك إعادة المحاربين السابقين إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٦٠ - وخلال اجتماعاتي مع الرئيسين كابيلا وكاغامي، سلطت الضوء على الخطوات اللازمة لإحراز تقدم في هذا المجال. ومن الواضح أن مشكلة المجموعات المسلحة لا يمكن حلها بالقوة. وبالتالي، فإن الهدف من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج هو إيجاد بيئة تشجع المحاربين وأسراهم على اتخاذ خطوة نحو حياة أفضل بلا سلاح، لا سيما في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦١ - وسيكون من العوامل الحيوية لهذه البيئة استمرار التمسك بوقف إطلاق النار وإيقاف تقديم المساعدة العسكرية إلى المجموعات المسلحة. وسيكون من اللازم أيضا أن تقوم جميع الأطراف بالتعاون التام مع البعثة، ولا سيما

باضطرابات نفسية بسبب الحرب لصالح السلطات الإدارية والعسكرية المحلية والمجتمع المدني.

٥٦ - وفي كينشاسا، شاركت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واليونسيف، ومنظمة العمل الدولية، والمكتب الوطني من أجل التسريح وإعادة الإدماج في التخطيط لترح سلاح المجموعات الضعيفة وتسريحها وإعادة إدماجها. وقد نظمت اليونسيف في كينشاسا عددا من حلقات العمل والحلقات الدراسية فيما يتعلق بتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم، كجزء من حملة التوعية التي أطلقها الرئيس كابيلا. وعقب أعمال العنف ضد الأطفال المشردين في كينشاسا، اجتمعت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليونسيف بوزير الشؤون الاجتماعية والأسرة لمحاولة وضع استراتيجية شاملة لمعالجة مشكلة الأعداد الكبيرة من الأطفال المشردين في كينشاسا ومدن المقاطعات الأخرى.

٥٧ - ولا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتلقى تقارير عن تجنيد الأطفال وتدريبهم من قبل جميع المجموعات، ولا سيما في شرق البلد. وفضلا عن ذلك، على الرغم من حالات التفاهم الشفوي، فإنه لا يزال على مجموعات المليشيات أن تعبر عن التزامها الكامل بإيقاف تجنيد الأطفال.

سابعا - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٨ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، فقد عهد إلى خلية الصحة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمهام المحددة المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحتى الآن، قامت البعثة بإعداد برنامج للوقاية يعتمد على حملة إعلامية وتثقيفية

عدد كبير منهم عن طرق للعودة إلى الوطن لاستئناف حياتهم في سلام.

٦٤ - وقد ناقشت الأمم المتحدة مع حكومة رواندا وسائل متابعة هذا النهج، بالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة، من أجل تشجيع المحاربين على العودة إلى بلدهم شريطة ضمان السلامة والأمن والاحترام الكامل للمحاكمة وفق الأصول القانونية، التي قد تشمل وسائل تقليدية لتسوية النزاعات. وخلال زيارتي إلى كيغالي، أكد الرئيس كاغامي من جديد رغبة حكومته في قبول إعادة المحاربين الروانديين الموجودين الآن شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم. وستكون الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة في البحث عن القدر الكبير من تمويل الجهات المانحة التي يجب أن توفره لدعم المؤسسات الرواندية المسؤولة عن عملية إعادة الإدماج.

٦٥ - وفي سياق الإعداد للأنشطة المتصلة بالعملية التي تبدأ بزع السلاح وتنتهي بإعادة الإدماج، يتعين الإشارة إلى أن المجموعات المسلحة التي تقوم بعمليات في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية لم توقع على اتفاق لوساكا ولا تزال تواصل المشاركة في أعمال القتال المسلحة. وهناك تفاصيل قليلة نسبياً معروفة عن أنشطتها ونواياها. ولا يكاد يكون للبعثة أي اتصال مع قادتها. وسيكون من اللازم مواصلة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عنها مع تقدم نشر البعثة. وأعتمد على الأطراف في مساعدة البعثة في جمع مثل هذه المعلومات.

٦٦ - وفي حين أن نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج المتعلقة بالمجموعات المسلحة الرواندية الموجودة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل عنصراً هاماً في عملية السلام، توجد أيضاً مجموعات مسلحة تقوم بعمليات في شرقي جمهورية الكونغو

عندما تنتشر شرقاً إلى المنطقة التي تقوم فيها معظم المجموعات المسلحة بعملياتها. وبدون مثل هذا التعاون والشفافية اللازمة من قبل جميع الأطراف في تبادل المعلومات عن المجموعات المسلحة، لن تكون البعثة في وضع يمكنها من تقييم نطاق المشكلة وتحديد مدى مساعدتها في العملية.

٦٢ - وفضلاً عن البيئة المؤاتية لنجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، سيكون من الضروري لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا مواصلة حوارهما الذي ينبغي أن يؤدي إلى فهم سياسي عميق لهذه العملية وإنشاء آلية تنسيق مشتركة. وستعمل مثل هذه الآلية كشريك مفيد للمجتمع الدولي وتمكنه من دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج من خلال تقديم المساعدة العملية والتمويل. ومن المشجع أن كلا من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا قد أنشأت آليات وطنية. بيد أن المطلوب هو اتخاذ نهج مشترك يكفل القيام بتخطيط منسق تنسيقاً كاملاً يؤدي فيما بعد إلى انتقال سلس من نزع السلاح إلى إعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

٦٣ - وسيكون الهدف إعادة المحاربين الروانديين السابقين إلى وطنهم رواندا بأسرع ما يمكن بعد نزع سلاحهم، بدلاً من إيوائهم لفترات طويلة في مخيمات على الأراضي الكونغولية. وسيُنظم عملية فرز المحاربين السابقين بقدر كبير البلد المضيف بدعم من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يتعين ألا يغيب عن الأذهان أن عدداً من المحاربين في القوات المسلحة الرواندية السابقة وإتراهاموي قد شارك في الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا في عام ١٩٩٤. بيد أنه، في الوقت ذاته، أغلبية أعضاء المجموعات المسلحة في الشرق غير مطلوبة من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وربما يبحث

بأن حكومة رواندا مستعدة لقبول عودة معظمهم مع مراعاة التامة للمحاكمات وفق الأصول القانونية.

التنسيق

٧٠ - في حين أن البعثة مستعدة لاستئناف الدور التنسيق في تنظيم جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، فإنه ليس لديها الوسائل أو الولاية اللازمة للاضطلاع بعدد كبير من المهام العملية المتصلة بهذه العملية (إدارة المخيمات، والدعم الطبي، وتوفير الغذاء، والمياه والمرافق الصحية، وبرامج إعادة الإدماج، وما إلى ذلك). لذلك، ستحتاج البعثة إلى الاعتماد على دعم برامج الأمم المتحدة ووكالاتها، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، وهي تنشئ آلية استشارية في كينشاسا مع جميع أصحاب المصلحة. وستنشئ آلية مماثلة في المقر بنيويورك لتعزيز فرقة العمل المعنية بالتخطيط والإدارة القائمة التي يرأسها، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

٧١ - ويعمل البنك الدولي حالياً، بالتشاور مع الأمم المتحدة، والحكومات في المنطقة، والجهات المانحة، والشركاء الآخرين، من أجل إنشاء برنامج متعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى. وعقد فريق من البنك الدولي محادثات مع حكومة رواندا تتعلق بهذه المبادرة. وتشمل أهداف هذا البرنامج الشامل إجراء تبادلات فنية بين المشاريع القطرية في المنطقة واتخاذ نهج متسق لمقابلة احتياجات البلدان المعنية. ويسعى البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على مساهمات مالية ودعم تقني من الجهات المانحة وشركاء الأمم المتحدة في العملية. وقد تعهد عدد من الجهات المانحة بالفعل بتقديم دعم مالي ويتوقع أن تقوم جهات مانحة أخرى بذلك قريباً.

٧٢ - ومن أجل الإسهام في فهم المشاكل المتعلقة بتزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة

الديمقراطية يتعين إيجاد حلول سياسية لها في أقرب وقت ممكن. وتشمل هذه المجموعات المائي مائي، والمليشيات الكونغولية ذات القاعدة العرقية، فضلاً عن المتمردين الروانديين.

دور الأمم المتحدة

٦٧ - من المتوخى حالياً أن يكون الدور الرئيسي للبعثة في المرحلة الثالثة إنشاء مراكز استقبال مؤقتة يستطيع المحاربون تسليم أسلحتهم فيها، لكي تدمرها البعثة بطبيعة الحال. وسيخضع المحاربون الذين يترع سلاحهم بعد ذلك للمراحل الأولى من التسريح. وتتوقع البعثة أن يصطحب عدد كبير من المحاربين معاليهم. ولذلك من الضروري وضع ترتيبات، بتنسيق وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لتلبية الاحتياجات الفورية للنساء والأطفال المصاحبين للمحاربين.

٦٨ - وحسبما ورد ذكره أعلاه، تتوقع البعثة ألا تجري سوى المراحل الأولية من التسريح في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبل نقل المحاربين الذين يترع سلاحهم إلى رواندا لإعادة إدماجهم. وخلال تلك المراحل الأولية، التي تتم في مراكز الاستقبال، ستسهل البعثة والوكالات الإنسانية تزويد المحاربين ومعاليهم بملابس مدنية؛ ووحدات اغتسال؛ وفحص طبي؛ وعلاج طبي، إذا اقتضى الأمر ذلك؛ والغذاء؛ والإيواء على نط المخيمات خلال فترة إقامتهم، التي من المتوقع أن تكون قصيرة بقدر الإمكان.

٦٩ - وبالتعاون مع حكومة رواندا، تتوقع البعثة أن ترسل أيضاً، في الوقت المناسب، موظفي الإعلام وحقوق الإنسان إلى رواندا لإجراء زيارات منتظمة إلى مخيمات إعادة الإدماج. وسيشمل جزء من حملة البعثة الإعلامية في المرحلة الثالثة إقناع المحاربين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

كما حدث في المناطق الأخرى التي نُشرت فيه البعثة من قبل، في إشاعة الإحساس بالأمن بين السكان واستئناف النشاط الاقتصادي والاجتماعي تدريجياً في ذلك الجزء من البلد. وعلاوة على ذلك، فسيزود هذا البعثة بما يلزم من إمكانيات ومعلومات للبدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وتوفير الدعم لها.

٧٥ - وستقام قاعدة التشغيل والسوقيات المقترحة في كيندو الواقعة على الحافة الغربية لمنطقة حافلة بالمشاكل العسكرية والأمنية والسياسية والإنسانية والمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان التي يرجح أن تجابهها البعثة في المرحلة الثالثة. وبالتالي، ستغدو كيندو، إلى جانب قاعدتي البعثة القائمتين في كاليمي، وغوما، خلية النشاط الأساسية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيشمل النشر الأولي لأفراد الأمم المتحدة في كيندو تزويدهم بقدرات هندسية عسكرية مصحوبة بوحدة حماية لتمهيد السبيل لإمكانية توسيع نطاق البعثة في الشرق. وسيلزم أيضاً نشر موظفين مدنيين تدريجياً، من بينهم مختصون بالشؤون السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان والإعلام وحماية الطفل وأفراد من وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين التابعة للبعثة. وعلاوة على الانتشار في كيندو، ينبغي للبعثة أيضاً أن تعد نفسها في نهاية المطاف لكي تعزز بشدة وجودها (حتى يصل قوامها إلى ما يناهز كتيبي مشاة) وعناصرها المدنية في كيسانغاني، بمجرد أن ينتهي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية من عملية نزع السلاح في المدينة.

٧٦ - وقد اختير موقع كيندو بناءً على اعتبارات سياسية وأمنية وسوقية شتى. ولضمان توفير الدعم الصحيح للقاعدة بتكلفة معقولة، من الضروري المبادرة في أقرب وقت ممكن إلى إصلاح الوصلة النهرية للسكك الحديدية التي تربط بين

الإدماج، قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة لرسم الخرائط والبرمجة إلى أوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٦ آب/أغسطس إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة العمل معاً بصورة وثيقة، إزاء العدد الكبير من المهام المتعلقة بالهياكل الأساسية والتنمية ذات الصلة المباشرة بعملية السلام ولكفالة معالجة جوانب إعادة التوطين في العملية معالجة كافية وفي مرحلة مبكرة. وتنشئ البعثة وحدة متكاملة لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج ستقوم بدور حفاز وتنسيقي وستشكل الأساس لآلية استشارية تشمل مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها، والبنك الدولي، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية.

النشر التدريجي

٧٣ - الأمم المتحدة مصممة على القيام بما في وسعها للحفاظ على قوة الدفع في عملية السلام، بما في ذلك مواصلة نشر البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تترك الحالة الأمنية العامة في شرق البلد والقيود السوقية المفروضة على عملية النشر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خياراً للبعثة سوى اعتماد نهج تدريجي. وسيكون عليها أن تقيم بدقة قبل كل خطوة التطورات في الحالة الأمنية والمناخ السياسي. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تكفل في جميع الأوقات إمكانية توفير مستوى كاف من الدعم السوقي إلى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الميدان.

٧٤ - سيكون الهدف الأولي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرحلة الثالثة تأسيس وجود عسكري مدني مختلط، وكذلك قاعدة دعم أمامية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المرجح أن يسهم ذلك،

- (ب) تعزيز أمن أفراد الأمم المتحدة والأصول المملوكة لها؛
- (ج) استقصاء الانتهاكات المزعومة لوقف إطلاق النار، بما في ذلك الانتهاكات التي تتم على أيدي الجماعات المسلحة؛
- (د) جمع وتحليل المعلومات، خاصة ما يتعلق منها بمواقع الجماعات المسلحة وأتباعها وأعداد أفرادها وتحركاتها وأنشطتها ودوافعها؛
- (هـ) مد جسور الصلة مع السلطات المحلية، والإبقاء عليها، ويشمل ذلك السلطات التقليدية، ثم في نهاية المطاف قادة الجماعات المسلحة وأتباعها؛
- (و) تشجيع وتيسير نزع السلاح وتسريح القوات بصورة مبكرة؛
- (ز) القيام بأنشطة لبناء الثقة.

٨٠ - وأجري تقييم للمخاطر روعيت فيه التهديدات المرجح أن تنشأ من عدد من المصادر، من بينها الجماعات المسلحة الأجنبية، والقوت النظامية الأجنبية، والجماعات المسلحة الكونغولية، واحتجاز الرهائن، والألغام الأرضية، والمخاطر البرية والجوية والصحية. وينبغي أن تتسم القوة العسكرية التي مآلها الانتشار في كيندو بقدر كاف من البأس والشدة. وعليه، فمن المرام توسيع نطاق الانتشار المبدئي للقوة المؤلفة من ٤٠٠ جندي بحيث تتحول تدريجياً إلى فرقة عمل يتراوح عدد أفرادها ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ جندي، وتشمل وحدة للمقر، وكتيبة مشاة، وكتيبة طائرات، بالإضافة إلى وحدة دعم أمامية للقوة قوامها حوالي ٨٠٠ جندي من جميع الرتب. وستُجهز كتيبة الطائرات بعدد كاف من الطائرات، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر المسلحة، لحمل سرية مشاة مؤلفة من ١٢٠ جندياً بعتادهم في طلعة واحدة. وستتألف كتيبة المشاة من أربع سرايا من

كيسانغاني وكيندو. وإلى حين إنشاء خطوط النقل السطحي، ستنفذ عمليات نشر ومواصلة وجود الأمم المتحدة في كيندو عن طريق الجو، مما سيحد بشدة من قدرة الأمم المتحدة على نشر قوة كبيرة، نظراً لما سيقضي ذلك من تكاليف باهظة.

٧٧ - وبمجرد أن تبدأ البعثة عملياتها في كيندو وفي المناطق المجاورة لها، سيغدو من الممكن لها، رهناً بالتعاون الكامل من جانب الأطراف، أن تساعد في العمل على نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها. وبالنظر إلى الطابع الطوعي لهذه المهمة، لا يمكن أن تبدأ تلك العمليات إلا عندما تهيئ الأطراف الأوضاع السياسية والأمنية اللازمة وإلا عندما ترى أن الجماعات المسلحة باتت مستعدة لأن تسلم أسلحتها وتسرح أفرادها. وإنني أعترم الإشارة بالتوصيات اللازمة في هذا الصدد على مجلس الأمن في الوقت المناسب، وسيشمل ذلك تقدير الموارد الإضافية المطلوبة.

مفهوم العمليات

٧٨ - في غضون ذلك، سيستلزم تنفيذ مقترح النشر في كيندو العمل تدريجياً على تأسيس مقر أمامي للقوة بها وإيجاد وحدات مشاة ومهندسين يناهز قوامها الأولي ٤٠٠ فرد من جميع الرتب. وستنشط بهذه المجموعة الأولية، التي يمكن إعادة نشر بعض عناصرها من مواقع البعثة القائمة، مسؤولية محددة عن تأسيس الهيكل الأساسي اللازم لعمليات النشر اللاحقة. وستتمركز في مطار كيندو. ويمكن أن يكتمل هذا النشر الأولي، إن أُذن بالقيام به، في مطلع عام ٢٠٠٢. وسيناهز القوام العسكري الكامل للبعثة عند هذا الحد حوالي ٣٨٠٠ فرد من جميع الرتب.

٧٩ - وسينشط بالعنصر العسكري خلال الأطوار الأولى للمرحلة الثالثة ما يلي:

(أ) التحضير لعمليات النشر المزمعة في المستقبل؛

أؤكد من جديد مسؤولية الأطراف عن أمن موظفي الأمم المتحدة وحرّيتهم في التنقل. فما لم يتوفر هذان العنصران، لن يكون بوسع البعثة أن تؤدي عملها. وقد تلقت البعثة بالفعل ضمانات عامة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بشأن انتشارها في كيندو. والأمل أن يبادر التجمع وغيره من الأطراف إلى تقديم ضمانات أخرى أكثر تفصيلاً حينما توسع البعثة من نطاق وجودها في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

الشرطة المدنية

٨٤ - يجري الترتيب، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٤١ (٢٠٠١)، لنشر وحدة صغيرة يناهز قوامها ١٥ من ضباط الشرطة المدنية في مقر البعثة. وتتمثل المهام الأولى المنوطة بوحدة الشرطة المدنية هذه خلال هذه المرحلة الأولى في مد جسور الصلة مع أجهزة الأمن الداخلي والشرطة التابعة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتخطيط لتوسيع نطاق وحدة الشرطة المدنية والإشارة بالخيارات اللازمة في هذا الشأن. وستُعد شرطة الأمم المتحدة المدنية أيضاً تصورات للدور الذي يحتمل أن تقوم به في كيسانغاني للمفاضلة بينها.

٨٥ - وفي إطار الإعداد للانتشار المزمع، أجرى خبراء الشرطة المدنية زيارة ميدانية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس، التقوا خلالها بكبار المسؤولين الحكوميين وقيادات الشرطة. وأوضحت الحكومة أنها ترحب بنشر الشرطة المدنية وطلبت الاستعانة بمشورة مهنية في مجال شؤون الشرطة لمساعدتها في إعادة فرض القانون والنظام في شتى أنحاء البلد.

الإعلام

٨٦ - يجري العمل على توسيع نطاق عنصر الإعلام في البعثة استعداداً لإنشاء شبكة إذاعية تابعة للأمم المتحدة قادرة على أن تغطي بإرسالها البلد بأكمله. وقد أعدت إدارة

الجنود المسلحين بالبنادق وفصائل مسلحة بمدافع الهاون والقذائف المضادة للدبابات، ووحدات للمقر وللإشارة وللعمليات الأخرى، وستشمل كذلك أفراداً مختصين بالنقل والخدمات الطبية والصيانة والإعاشة. وعلى هذا، فسيصل قوام القوة الإجمالي حين اكتماله في نهاية الأمر إلى ما يناهز ٢٠٠٠ فرد.

٨١ - وسيلزم أيضاً نشر عدد من الوحدات المتخصصة في كيندو، من بينها وحدات متخصصة في الأعمال الهندسية، وإصلاح السكك الحديدية، وخدمات المواصلات النهرية والعبارات، وأعمال النقل، وإنتاج المياه، والإشارات، إلى جانب وحدة حراسة. كما ستمركز فرق مراقبين عسكريين إضافية مكونة من حوالي ٤٨ فرداً (١٢ فرقة تتألف كل منها من أربعة ضباط) في كيندو أيضاً. ومن المرام، رهنا بإذن من مجلس الأمن وإذا ما استجابت البلدان المساهمة بالقوات استجابة مناسبة، أن يكتمل هذا الانتشار التدريجي في غضون عام ٢٠٠٢.

٨٢ - وسيتعاون الأفراد المدنيون بالبعثة، من خلال عملهم في المناطق المجاورة لنقاط تركز قوات الأمم المتحدة في كيندو وكاليمي وغوما، مع السكان المحليين والسلطات المحلية على إتاحة المزيد من إمكانيات الانتفاع من الخدمات الإنسانية؛ وتسلط الضوء على مشاكل حقوق الإنسان سعيًا إلى تبديد مناخ الإفلات من العقاب السائد في الشرق؛ وجمع المعلومات عن الجماعات المسلحة وأتباعها وفتح باب الاتصال بها؛ وإمداد السكان بالمعلومات بصفة مستمرة عن طريق نشرات إذاعية حول طبيعة أنشطة البعثة ونواياها؛ وتحسين الخطط والاستعدادات الخاصة بعمليات نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريح أفرادها، بمن فيهم الجنود الأطفال.

٨٣ - وتعتبر هيئة الأطراف لبيئة مواتية شرطاً أساسياً لعمليات النشر الأممي للبعثة. ويجدر في هذا الصدد أن

لاتنتشارها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسأطلب من الجمعية العامة أن تتخذ إجراء بشأن الميزانية خلال دورتها السادسة والخمسين.

٩٠ - وقد تلقى الصندوق الاستئماني منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبرعات تصل إلى ١,١ مليون دولار، وبلغ حجم النفقات المأذون بها إلى الآن ٠,٤ مليون دولار.

٩١ - وبلغ حجم الأنصبة المقررة التي لم تسدد حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ للحساب الخاص للبعثة ٢٤٦,٩ مليون دولار. وبلغ إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٣ ٢٩١,٩ مليون دولار.

عاشرا - ملاحظات

٩٢ - ما زال الوضع العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مواتياً رغم الصعوبات القائمة، حيث لا يزال وقف إطلاق النار سارياً على طول خط المواجهة منذ كانون الثاني/يناير. كما أن عملية فض اشتباك القوات وإعادة نشرها في مواقع دفاعية جديدة قاربت على الاكتمال، بينما انسحبت بعض القوات الأجنبية من البلد.

٩٣ - غير أن اندلاع القتال بصورة خطيرة على نحو متكرر في الشرق يشير قلقاً بالغاً. وقد استحثت خلال زيارتي للمنطقة في أيلول/سبتمبر الرئيسين كاييلا وكاغامي على أن يمارسا كل ما لديهما من نفوذ لإنهاء القتال. ورغم أن المسؤولية عن جانب كبير من أعمال القتال الدائر في الشرق تقع على عاتق الجماعات المسلحة، فإن بوسع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا، فيما أجزم، أن تبذل جهداً أكبر من هذا بكثير من أجل وقف القتال، وهو أمر واجب عليها. وعليها ألا تتوانى عن وقف أي دعم عسكري أو سوقي يقدم إلى تلك الجماعات المسلحة. ولا يمكن تنفيذ المقترحات التي أوردتها فيما سبق ما لم تدلل الأطراف بصفة مستمرة

عمليات حفظ السلام مؤخراً مذكرة تفاهم بهذا الغرض مع مؤسسة هيرونديل، وهي منظمة غير حكومية سويسرية. ووافقت كل من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على دعم هذه المبادرة. ومن المقرر إنشاء محطات بث إذاعي تعمل على موجة FM واستديوهات إذاعية في كينشاسا، وكيسانغاني، ومبانداكا، وكانغا، وكاليمي، وغوما. كما ستقام محطة بث إذاعي للموجات القصيرة في كينشاسا. وستبث البرامج بالسواقل إلى المحطات الإقليمية التي ستتولى إعداد محتوى البرامج التي ستبث محلياً. ومن المتوقع أن تبدأ أول محطة بث عملها في كينشاسا بنهاية عام ٢٠٠١ وأن تستكمل الشبكة برمتها بنهاية أيار/مايو ٢٠٠٢.

٨٧ - وستقدم الإذاعة معلومات دقيقة محايدة يمكن التعويل على صدقها حول جميع جوانب عملية السلام، بما في ذلك التطورات العسكرية والسياسية، والحوار الدائر بين الأطراف الكونغولية، والكثير من برامج المساعدات الإنسانية العاملة في ذلك البلد. ومن المتوقع، مع ترسخ ثقة المواطن الكونغولي في هذا المصدر للمعلومات، أن يتعمق فهمه لعملية السلام ويزداد تأييده لها، وبذا يصبح الطريق ميسراً أمام البعثة لكي تؤدي عملها.

تاسعا - الجوانب المالية

٨٨ - أذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٥/٥٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ باعتماد مبلغ أولي قدره ٢٠٠ مليون دولار لمواصلة البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ريثما أتقدم بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة المالية الكاملة المؤلفة من ١٢ شهراً التي ستنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٨٩ - والعمل جارٍ في إعداد الميزانية المقترحة للبعثة التي ستأخذ في حسابها التام متطلبات الموارد الإضافية الكبرى الناشئة من مفهوم العمليات الموضح في هذا التقرير إذا ما أذن مجلس الأمن للبعثة بأن تدخل في المرحلة الثالثة

والتعاون الكامل مع الميسر وفريقه. وفي الوقت ذاته، ستظل الحاجة قائمة إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي وتأييده.

٩٨ - وعليه، فمن المحبذ لاستمرار دفع عجلة السلام أن يأذن مجلس الأمن للبعثة بالدخول في المرحلة الثالثة لانتشارها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقاً لمفهوم العمليات المحدد في الفقرات من ٥٩ إلى ٨٧ أعلاه. وسيظل النشر الأولي لقوات البعثة في كيندو في حدود الـ ٥٣٧ ٥ جندياً الذين أذن بهم مجلس الأمن في القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). ويضطلع بالأعمال التحضيرية لتعيين ونشر أعداد كافية من موظفي الأمم المتحدة المدنيين لمرافقة القوات العسكرية لدى نشرها، على أن يكون من بينهم موظفين مختصين بالشؤون السياسية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية وحماية الأطفال والإعلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والسوقيات.

٩٩ - ولقد كنت على بينة تامة، وأنا أعد هذه التوصيات، بالمخاطر السياسية والأمنية والتكاليف المالية الباهظة التي تكثف الخطوات التالية اللازمة لمواصلة دفع عجلة السلام قدماً بخطى حاسمة. ولكن يقيني الصادق أن المجتمع الدولي راغب في اتخاذ هذه الخطى رغم ما يكتنفها من مخاطر وما تقتضيه من تكاليف في انتظار أن تتحمل الأطراف في الصراعات، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة على السواء، تحملاً كاملاً لمسؤولياتها الأخلاقية والسياسية عن إنهاء معاناة السكان التي استمرت أطول مما ينبغي. ويجب بخاصة على الأطراف في اتفاق لوساكا أن تنخرط في حوار حقيقي وبناء. وسيشكل أدائها عاملاً واضحاً في سرعة انتشار قوات الأمم المتحدة في المناطق الأمامية وفيما يمكن أن تسهم في تحقيقه من إنجازات. وإنني أعتمد أيضاً في هذا المقام على استمرار دعم الدول الأعضاء المهمة بتشجيع الأطراف على متابعة عملية السلام بعزم وإصرار، ومساعدتها على مواصلة تلك المسيرة، وعند الاقتضاء دفعها إليه دفعاً.

على صدق التزامها بعملية السلام وما لم تتعاون مع البعثة على إرساء مناخ موات لوقف عمليات القتال برمتها.

٩٤ - وفي الوقت نفسه، أرحب بانسحاب القوات الناميبية والكثير من القوات الأوغندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبذا تكون ناميبيا أول الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا الذي يسحب قواته وفقاً للاتفاق. وإنني أهيب بأوغندا أن تكمل إعادة قواتها المتبقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوطن. وأحث أيضاً رواندا والحكومات الأخرى المعنية على الإسراع في اتخاذ الاستعدادات اللازمة لسحب قواتها وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

٩٥ - وقد أعلنت حكومة رواندا أنها مستعدة لإعادة إدماج المحاربين الروانديين السابقين في المجتمع في وطنهم، مما سيمثل إسهاماً جليلاً في مداواة الجراح العميقة التي خلفتها عمليات الإبادة الجماعية قبل سبع سنوات. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمزيد العون لها في هذه العملية.

٩٦ - وأتوجه بالثناء إلى الميسر المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية وفريقه على ما حققاه من نجاح ملحوظ في الاجتماع التحضيري الذي عقد في غابورون في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس. والأمل عندي كبير في أن يتيح بدء الحوار رسمياً في أديس أبابا للأطراف الكونغولية، ومن بينها الأطراف السياسية والمجتمع المدني، أن تعالج المسائل الرئيسية التي تتطلب منها إجابة شافية وهي تستشرف طريق العودة إلى السلام، ألا وهي: المصالحة الوطنية، وطبيعة نظام الحكم في وطنها، والعلاقات مع جيرانها في الشرق والجنوب، والعلاقات بين مختلف المجتمعات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. وإنني على ثقة من أن الأطراف المعنية ستكفل تمثيلاً كافياً للمرأة الكونغولية في الحوار.

٩٧ - ولكن المهام الكبرى ما زال يتعين إنجازها. فعلى الأطراف الكونغولية أن تدلل على التزامها المستمر بالحوار

الكيانات بهدف تحقيق تقسيم دقيق للعمل في منطقة البحيرات الكبرى. وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإصلاح الهياكل الأساسية عمليتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً بعملية السلام، ومن ثم، فهما تفرضان تحديات جديدة للتنسيق بالنسبة للمجتمع الدولي.

١٠٣ - وإدراكاً لتعقيد الموقف القائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تتداخل الجماعات المسلحة البوروندية تداخلاً دقيقاً في تكوين معالمه السياسية والعسكرية، وإدراكاً للروابط الواضحة القائمة بين بعض جوانب عملية لوساكا والأحداث الواقعة في بوروندي، أعتقد أن الوقت قد حان لكي تستكشف أطراف عملية لوساكا السبل الكفيلة بربط بوروندي بصورة أوثق بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٤ - وأود أن أعرب في نهاية المطاف عن عميق تقديري لممثلي الخاص السابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد كامل مرجان، على جميع الإنجازات التي حققها كرئيس للبعثة، وأرجو له كل نجاح وتوفيق في الاضطلاع بمسؤولياته الجديدة. وأود أن أعرب أيضاً عن شكري لقائد القوة، الجنرال مونتانا ديالو، وعن ثقتي الكاملة في ممثلي الخاص الجديد، السيد نمانغا نغونغي، وهو يتقدم للنهوض بمهامه هذه ذات الشأن. وأتوجه كذلك بالشكر والتقدير لجميع موظفات وموظفي البعثة، من العسكريين والمدنيين على السواء، لما يسهمون به من جهد متواصل في العمل لإعادة إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٠ - وقد باتت الحاجة على أشدها إلى دفع عجلة السلام وإنهاء القتال مع استمرار تعرض حقوق الإنسان لانتهاكات خطيرة وتبدني الأوضاع الإنسانية التي يكابدها ملايين المواطنين الكونغوليين وفي كثير من الأحيان سكان المنطقة برمتها. وإنني أدعو حكومات المنطقة إلى التماس خطوات جديدة جريئة تكفل تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد والمصالحة الوطنية والتوجه صوب الديمقراطية، وكذلك الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي.

١٠١ - وستتطلب العمليات المتصلة بإرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً قدراً عظيماً من المساعدات العملية والتمويل، وبالأخص لإعادة إصلاح خطوط النقل السطحي الهامة التي بينها هذا التقرير. وقد لاحظت أن بعض كبار المانحين بدأوا يعربون بالفعل عن اهتمامهم بتقييم وتمويل هذه المشاريع التي ستعيد، في مجملها، في نهاية المطاف ربط العمق الداخلي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بال محيطين الأطلسي والهندي، وبصورة أوسع بسائر أطراف العالم. وقضية نزع السلاح الملحة في كيسانغاني ما زالت هدفاً رئيسياً للمجتمع الدولي وسيسهم النجاح فيها إسهاماً عظيماً أيضاً في إنعاش المجتمع والاقتصاد في الكونغو.

١٠٢ - وإزاء حسامة التحديات الماثلة أمامنا وما يكتنفها من تعقيد، سينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، وكذلك مؤسسات بريتون وودز، أن توسع دائرة التنسيق فيما بينها وأن تعين كل منها الأخرى في جهودها بوسائل عملية. وإنني أعتزم تعزيز التعاون الراهن القائم فيما بين تلك

المرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: القوام الحالي
والبلدان المساهمة بالقوات
(حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع
١٨			١٨
الأتحاد الروسي			
٢٢	٦		٢٨
الأردن			
٤	٣		٧
إندونيسيا			
٢٦	١٨	٤٠٥	٤٤٩
أوروغواي			
٩	١		١٠
أوكرانيا			
٢			٢
آيرلندا			
	٣		٣
إيطاليا			
١١			١١
باراغواي			
١٧	١٦		٣٣
باكستان			
	٥		٥
بلجيكا			
١١	٨		١٩
بنغلاديش			
١٧	٣		٢٠
بنن			
١١			١١
بوركتينا فاسو			
٣			٣
بولندا			
	١		١
بوليفيا			
٣			٣
بيرو			
١٩	٤	٢١٩	٢٤٢
تونس			
١٣			١٣
الجزائر			
٤	١		٥
الجمهورية التشيكية			
٤			٤
جمهورية تنزانيا المتحدة			
١	٨	٨٨	٩٧
جنوب أفريقيا			
١	١		٢
الدانمرك			
٢١			٢١
رومانيا			
٩	٤		١٣
زامبيا			
٩	١٦	٥٣٩	٥٦٤
السنغال			
٢			٢
السويد			
	١		١
سويسرا			
١٠			١٠
الصين			
١٠			١٠
غانا			

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	
١	٢	٣	٦	فرنسا
	١		١	الكاميرون
١	٥		٦	كندا
١٦	١٠		٢٦	كينيا
١			١	مالي
٧	١١		١٨	ماليزيا
٢٥	١		٢٦	مصر
	٤	٦١٤	٦١٨	المغرب
١٦			١٦	ملاوي
				المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	٤		٤	
٢			٢	موزامبيق
١٣	١		١٤	نيبال
١٢	١		١٣	النيجر
٢١	١		٢٢	نيجيريا
٢٥	٣		٢٨	الهند
٣٩٧	١٤٣	١ ٨٦٨	٢ ٤٠٨	المجموع

